



WP/GBC

الفريق العامل المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي

التاريخ: ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

تشكيل مجلس الإدارة: آخر المستجدات بشأن وضع التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦

١. واصل مجلس الإدارة في دورته ٣٣١ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، مناقشة مسألة تشكيل مجلس الإدارة، وهي مصدر قلق منذ عهد بعيد، خاصة لأن فئة "الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية" المشار إليها في المادة ٧، الفقرة ٢، من دستور منظمة العمل الدولية، لا تشمل دولاً أعضاء من جميع الأقاليم الجغرافية. وطلب مجلس الإدارة من المدير العام مواصلة الجهود الترويجية للتصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦، (تعديل عام ١٩٨٦) من أجل أن يلتزم من الدول الأعضاء المعنية توضيحات بشأن الأسباب التي تمنع التصديق أو تأخره، وأن يقدم تقريراً في دورته في آذار/ مارس ٢٠١٨ بشأن الردود المتلقاة^١ ووُجّهت رسالة تعميمية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٦٥ حكومة لم ترد على الرسائل السابقة بتاريخ ٥ نيسان/أبريل و ١ آب/أغسطس، التي التمسست من هذه الحكومات إبداء تعليقاتها.

٢. وسُجّل في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عدد تصديقات وقبول بلغ ١٠٨ تصديقاً وقبولاً، بما في ذلك من قبل دولتين عضوين من الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية (الهند وإيطاليا)^٢. ومنذ تقديم التقرير الأخير إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧،^٣ سُجّل قبولان اثنان (بروني دار السلام وجزر كوك). ويلزم ١٧ تصديقاً أو قبولاً إضافياً، بما في ذلك من قبل ثلاث دول على الأقل من الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية (من بين البرازيل والصين وفرنسا وألمانيا واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، من أجل أن يدخل تعديل عام ١٩٨٦ حيز النفاذ.

٣. وتلقى المكتب عشرة ردود من الحكومات على رسالة المدير العام بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التي دعا فيها الحكومات إلى تقديم معلومات تتعلق بأسباب منع أو تأخر التصديق على تعديل عام ١٩٨٦. ليصل بذلك عدد الردود إلى ٢٥ رداً، مما يمثل نسبة ٣٠ في المائة من الحكومات التي وجهت إليها الرسائل.

^١ الوثيقة GB.331/PV/Draft، الفقرة ٤٧٨.

^٢ لمزيد من المعلومات، انظر الموقع:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---jur/documents/genericdocument/wcms_448705.pdf.

^٣ الوثيقة GB.329/WP/GBC/1.

٤. وردت إحدى الحكومات (بروني دار السلام) بأنها وافقت لتوها على صك القبول، في حين أن حكومتين (البرتغال وإسبانيا) أشارتا إلى أنهما قد شرعتا أو ستشرعان عما قريب في إجراءات التصديق. وستبدأ إحدى الحكومات (سلوفاكيا) في عملية التصديق حالما تُستكمل الإجراءات التشريعية الجارية حالياً أو المقررة. وكانت حكومتان (جامايكا وفيتنام) بصدد إجراء مشاورات وطنية بشأن تصديق محتمل، وكانت حكومتان أخريان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعمان) بصدد استعراض إمكانية قبول تعديل عام ١٩٨٦. وأفادت إحدى الحكومات (اليمن) أنها لم تستطع التصديق بسبب تعليق عمل برلمانها بسبب النزاع الجاري. وأعربت حكومة أخرى (إستونيا) عن أسفها لأنها ليست في وضع يسمح لها بالتصديق على تعديل عام ١٩٨٦ لأنها اعتبرت النص بالياً في ضوء الإشارة إلى "الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية"، وشددت في الوقت نفسه على أهمية جعل مجلس الإدارة أكثر تمثيلاً وتوفير المزيد من الفرص للبلدان الصغرى لكي تشارك في عملية صنع القرارات.

٥. ومنذ تقديم التقرير الأخير لمجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، واصل المكتب أنشطته الترويجية من أجل التصديق على تعديل عام ١٩٨٦. ورد المكتب على استفسارات واردة من الدول الأعضاء واتخذ خطوات لإشراك مكاتبه الإقليمية والقطرية في الأنشطة الترويجية حيثما يقتضي الحال. ويواصل المكتب الحفاظ على الموقع المخصص لذلك على الإنترنت؛ ويعكف حالياً على إعداد عرض إعلامي ترويجي بشأن هذه المسألة.

مشروع قرار

٦. *يوصي الفريق العامل مجلس الإدارة بأن يطلب من المدير العام أن يواصل الجهود الترويجية من أجل التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦، بما في ذلك من خلال إجراء اتصالات مباشرة مع الدول الأعضاء.*

٤ انظر:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/how-the-ilo-works/departments-and-offices/jur/legal-instruments/WCMS_448693/lang--en/index.htm.